

الدراجات النارية تغتال العسكريين!

العشرات يقتلون برصاص مسلحي

الدراجات النارية وحملة الترقيم لا تحد من الظاهرة

القتلة مجهولون.. ووزارة الداخلية تواجه التساؤلات بالصمت



واللجنة العسكرية ناقشت أيضاً كيفية دخول الدراجات النارية وضرورة ترقيم كافة الدراجات النارية العاملة في المدن. حتى هذه اللحظة لاتزال آلاف الدراجات النارية بدون ترقيم في ظل تراخي إدارات المرور مع المخالفين لهكذا قوايين وتوصيات تخرج بها اجتماعات اللجنة العسكرية واللجنة الأمنية. حتى الآن رغم الإجراءات التي تبديها الجهات الأمنية إلا أن التساؤلات لا تتوقف عند الجهات التي تقف وراء حملة الاغتيالات عامة. لم يلمس الناس يقظة من الجهات الأمنية تجاه حوادث الاغتيالات من الدراجات النارية.. حتى اللحظة لم يشاهد محاكمات للقتلة ولا حتى إعلاناً يؤكد أنه تم القبض على أشخاص قتلوا هذا العدد الكبير من العسكريين والأمنيين والمدنيين. وزارة الداخلية كعادتها رفضت التجاوب معنا لكي نستفي من هذا الصعود إلى سيارتهم.. ضابط أمن البوابة بالوزارة رفض السماح بالدخول لكي نحصل على إجابات لتساؤلات الشارع المجهول.. حاولت الاتصال مراراً وبكيل وزارة الداخلية لشؤون الأمن دون جدوى.. الرجل يرفض الرد على الاتصالات أو حتى الرد على رسائل الموبايل. ويرى مراقبون أن الاغتيالات التي تطال العسكريين والأمنيين تشابه مع حملة الاغتيالات التي سبقت حرب صيف 94م (م) وهذا مؤشر خطير على تهديد استقرار البلد بعد الانتهاء من الحوار الوطني.

وكانت توقعات إدارة المرور أن تنجح الحملة بنسبة 75% (في أنها لم تصل إلى هذه النسبة وفقاً لمصدر في الإدارة العامة للمرور. غير أن هذه الإجراءات التي هدفت إلى تفادي وقوع ضحايا من متن دراجات نارية مجهولة، لم ترقها منع تدفق الدراجات النارية عن طريق التهريب ما يفسر وقوع ضحايا على يد مسلحين كانوا على متن دراجات نارية بعد حملة الترقيم نهاية العام الماضي وبداية هذا العام. صحيح أن وزارة الداخلية كانت قد أصدرت تعميماً بمنع سير الدراجات النارية في المدن من الساعة مساءً حتى السادسة صباحاً غير أن أحداً لم يلتزم بهذا التعميم بل دليل أن الدراجات النارية تمارس نشاطها في متنشقات الليل دون أن تجد اعتراضاً من إدارات المرور في المحافظات. اللجنة العسكرية التي شكلت بقرار جمهوري فور توقيع عقبة الخليجية نهاية العام 2011م عقدت نهاية الأسبوع الماضي اجتماعاً برئاسة وزير الداخلية عبد القادر قحطان أفرت فيه منع حمل السلاح لأصحاب الدراجات النارية. مصدر عسكري شكك في جدوى هذه الخطوة في ظل إغراق السوق بالسلاح، وانتشار المسلحين في المدن تحت بصر وزارة الداخلية واللجنة العسكرية. ويرى أن الحل يكمن في منع حمل السلاح في المدن وهذا يتطلب إرادة قوية وحزمًا في التعامل مع الظاهرة.

أخرى على أيدي مسلحين يحملون نفس الطابع في اقتناص الضحايا. ولا توجد إحصائية رسمية بعدد الضحايا العسكريين والأمنيين الذين سقطوا من بداية هذا العام حتى الآن بينان المسلحين من متن الدراجات النارية. 95% (من جرائم القتل والشروع فيه كانت الدراجات النارية طرفاً فيه، حد قول مصدر أمني بوزارة الداخلية. ووفقاً لتقرير صادر عن وزارة الداخلية العام 2012م (فإن 40 عسكرياً، وأربعة مدنيين لقوا حتفهم على يد مسلحين يستقلون دراجات نارية في العام 2012م، وأصيب 21 عسكرياً و تسعة مدنيين في نفس العام. وزارة الداخلية طلبت من مجلس النواب وأواخر العام الماضي بعد تزايد أعداد الضحايا الموافقة على منع تحركات الدراجات النارية لمدة شهرين حتى يتم ترتيب أوضاعها، غير أن المجلس رفض تحت ضغط احتجاجات أصحاب الدراجات النارية أمام مجلسي النواب والوزراء. وفي نوفمبر من العام 2012م بدأت وزارة الداخلية حملة تستهدف ترقيم الدراجات النارية في أمانة العاصمة والمدن اليمينية الأخرى. وبحسب الإدارة العامة للمرور فإن الحملة استهدفت ترقيم 80 ألف دراجة نارية، 25 ألفاً منها في أمانة العاصمة فقط.

«كان عائدًا إلى منزله على متن سيارته وقبل أن يرتد إليه طرفه اغتالته رصاصات مسلح كان على متن دراجة نارية بجولة «آية» في أمانة العاصمة. العقيد عبدالوهاب العزاني مهندس طائرات الهليكوبتر في القوات الجوية لم يابه لحملة الاستهداف التي تطال القوات الجوية، والعسكريين عموماً بعد العام 2011م الأمر الذي جعله عرضة للاستهداف في أواخر الشهر الماضي. تلى هذه الحادثة المتكررة شهرياً استهداف العقيد علي الديلمي المسؤول في الدائرة المالية بوزارة الدفاع بذات الوسيلة التي استهدفت سابقه. كثير من العسكريين والأمنيين باتوا عرضة لنيران مسلحين يستقلون دراجات نارية في أمانة العاصمة والمدن اليمينية الأخرى.

وكان آخر المستهدفين فقتاتين من محافظة إب الأربعاء الفاتت عندما أطلق مسلح النار حسب المصادر الأمنية على سيارة (فيتارا) فأخطأت الهدف وأصابت الفقتاتين بإصابات بالغة عند خروجهما من الجامعة ولا تزال الفقتاتان في المستشفى. وفي الأشهر الماضية لقي كثير من العسكريين حتفهم في محافظات حضرموت، الح، تعز، إب، ومحافظات



تحقيق / عبدالناصر الهلاي

وتقدر الإحصاءات الصادرة عن وزارة الداخلية للعام الماضي أن «سنة» عسكريين يلقون حتفهم على يد مسلحين يستقلون دراجات نارية شهرياً فضلاً عن المدنيين الذين يقتلون بالوسيلة عينها ويصاب العشرات.

المقدم معوضة ينجو من محاولة اختطاف

< تعرض المقدم زياد معوضة أثناء مروره في خط المطار صباح الاثنين الماضي لمحاولة اختطاف من قبل ثلاثة مسلحين حاولوا إجباره على الصعود إلى سيارتهم. وبحسب الشكوى التي قدمها المقدم معوضة مدير مركز شرطة الجراف فإن المسلحين بادروا معوضة بالتهديد دون سابقية، وطلبوا منه مرافقتهم بالقوة، لكنه استنجد بالمارة الذين أفضلوا العملية.

وطالب معوضة قيادة وزارة الداخلية بحماية منتسبيها وضبط العناصر التي تلقى أمن واستقرار المواطن وتستهدف رجال الأمن والجيش والشخصيات الاجتماعية.

أمن الجراحي يلقي القبض على المتهم بذبح الطفلة سناء بعد 24 ساعة على ارتكاب الجريمة

غمدان أبوولي

تمكنت الأجهزة الأمنية بمديرية الجراحي بمحافظة الحديدة من إلقاء القبض على المتهم بذبح طفلة في الساعة من عمرها ورمي جثتها في أحد المزارع بعد مرور 24 ساعة من ارتكاب جريمة القتل.

وأوضح لـ «الثورة» النقيب / صادق الزايدي مدير أمن مديرية الجراحي بأن عملية القبض على المتهم الذي يبلغ من العمر 81 عاماً جاءت بعد أن تلقت إدارة أمن المديرية بلاغاً من المواطنين مفاده العثور على جثة طفلة تبلغ من العمر 7 سنوات مذبوحة في إحدى القرى في المديرية ..

مشيراً إلى أنه وعلى ضوء ذلك تم التحرك والانتقال إلى مسرح الجريمة لاتخاذ الإجراءات القانونية وإجراء التحريات والتحقيقات وجمع الأدلة مع عدد من أهالي في المنطقة ... وأضاح الزايدي أنه تم التعرف على القاتل بعد مرور 24 ساعة من التحريات وجمع الاستدلالات وأن الجاني رهن التحقيق وتم التحفظ على أداة الجريمة التي كانت بحوزته «آلة الذبح المحض» «الشرية» وقد اعترف الجاني بفعله الجاني التي أرجع أسبابها إلى خلاف بينه وبين الطفلة خشية أن تفصحه بعد أن قام بممارسة الرذيلة مع إحدى الفتيات. لافتاً إلى أنه سيتم إرسال جثة الاستدلالات وملف القضية برفقة الجاني إلى الجهات المختصة لينال عقابه الراجح بناءً على توجيهات مدير أمن المحافظة العميد محمد المقالح.

أهالي الشعوبة تعزيتهمون الكهرياء باستغلالهم.. ويناشدون الوزير

ناشد أهالي عزلة الشعوبة مديرية الماعرف محافظة تعز معالي وزير الكهرياء صالح سميع بتقوية التيار الكهربائي الذي لا تتجاوز قوته 90 فولت وتوفير المحولات الكهربائية «العدادات» التي لم تترك منذ أن تم توصيل الكهرياء خلال رمضان من العام الماضي 2012م. واتهم المواطنون مؤسسة الكهرياء باستغلالهم بعدم ربط العدادات، من أجل الحصول على 1250 ريالاً شهرياً كحد أدنى من كل منزل. مشيرين إلى أن قوة التيار الكهربائي ضعيفة جداً ولا تكفي لتشغيل أبسط الاحتياجات المنزلية كالثلاجات والغسالات وغيرها من الأدوات الضرورية. وطالبوا وزير الكهرياء بتوجيه مدير عام كهرياء تعز بالعمل على سرعة توصيل وتقوية التيار الكهربائي وربط العدادات للمنطقة.

الحلقة الثانية والأخيرة

الليل في المكان، وحجب وضوح الرؤية بسبب انطفاء الكهرياء. وقد وصلوا عقب ذلك للمتهمين «الدعو/ معروف ورفيقه» إلى المركز، وباشروا معهم فتح محاضر الاستنطاق وجمع الاستدلال بنفس الليلة، ليتضح من خلال ذلك مالم يكن معروفًا وكان خفياً ومخيفاً، كما تبين أسماء العديد من الأشخاص الذين كانوا يشكلون أعضاء العصابة إلى جانب المتهمين المضبوطين وزعيمها المدعو/ معروف.

واستمرت بعد ذلك المتابعة من قبل مدير المركز ورجاله وراء أفراد العصابة الآخرين والذين أثبتت التحقيقات والتحريات أو محاضر جمع الاستدلالات أن معظمهم من أرباب السواق ويشكلون خطراً على الأمن والسكينة العامة. وفي الوقت الذي استكملت المحاضر والاعتراقات مع المتهمين المضبوطين، وأحياناً مع أوراق الملف والتي تتضمن عدد (16) قضية جنائية منهم بارتكابها المدعو/ معروف وأفراد عصابته، للنيابة المختصة، ومنها في الطريق للقضاء، ولكن إلى حين.. لأنه لم تمض غير فترة ليست بطويلة حتى فوجئ شرطة المركز بخبر الإفراج عن المتهم/ معروف ومن معه، كما تم نقل المدير/الوجيه إلى مركز شرطة آخر، وهو مركز باب الحرية كمدبر له.. وكذا أهمل المساعد/الحداد الذي أصيبت رجله واكتسر عظمها بالرصاص، ولم يعد أيسأل عنه، وقد أضطر لبيع ما تحتته وما فوقه لكي يتعالج ويستطيع المشي من جديد ولو بعرج خفيف..

وهكذا هو حال العديد من رجال الشرطة والأمن أمثاله الذين أصيبوا أثناء أداء الواجب واستبسلسوا في قضايا مختلفة وجسيمة، ومع ذلك أهملوا وتم نسيانهم أو لم يتم الاهتمام بهم وتحمل تكاليف معالجتهم من قبل وزارة الداخلية والجهة المعنية بهم، ثم تعويضهم وتكريمهم وإرجاع الحالة المعنوية إلى أرواحهم كحق لهم كما هو المتبع في كل أرجاء العالم.. ونسأل الله السلامة والهداية لكل أبنائنا وشبابنا، كما نسألته تعالى أن يكون في عون كل شرطي يتعرض للإصابة والتضحية أثناء الواجب، وأن يكون في عون أسرته التي يتحول حالها إلى مأساة عند إصابته وتضحيتها.. في عدد الأحد المقبل إن شاء الله مع نشر وقائع أغرب وأبشع جريمة وإلى اللقاء.

عصابة الرعب..!!؟؟

يلعب "الدومنو" مع شخص آخر على ضوء شمعة أو كشاف.. فنزلوا من سيارة "الطقم" وكانوا على مسافة واقتربوا منهما متسللين وبهدوء وكان أول من وصل إليهما أحد عناصر الفريق، وهو المساعد/ حميد الحداد والذي غامر وأسرع في الإمساك بالمتهم فجأة ولكن المتهم انتبه في اللحظة وسارع هو الآخر إلى إخراج سلاح مسدسه وأراد إطلاق النار على المساعد غير أن الأخير كان ماسكاً ولم بقوة ولم يتح له المجال لذلك، فقفز حينها رفيق المتهم الذي يلعب وإياه، وتناول حجراً ورماه على المساعد يتردى برأسه عنها قليلاً فلم تصبه، وأُنقلت المتهم/ معروف خلال ذلك وقام بإطلاق النار من مسدسه على المساعد، فأصابه بطلقة في فخذه رجله اليسرى، كسرت العظم، ومع ذلك لم يتركه المساعد وحمل عليه وهو مصاب لإمساكه، وتشبث به، وظل ممسكاً له أوبه ولم يفلته، بينما استمر المتهم في إطلاق النار من المسدس.. كل هذا أجرى

يسكن بها المدعو/ معروف وفوجئ بهذا الأخير مع شخص آخر بصحبه قاما بعمارة فأبدي مقاومته لهما أثناء ذلك ولكن المدعو/ معروف رد عليه بأن أطلق طلقة نارية جواً لتخويفه وإيقافه عن المقاومة، ثم قام الاثنان بضربه وسلب عليه تلفونه السيارة وأيضاً بطاقتين له شخصية وانتخابية وبعدها تركه ولاذ بالاختفاء. ثم تبع البلاغ هذا بلاغ ثالث في اليوم التالي، وبعده بلاغ رابع والذي ورد للمركز بعد حوالي 18 يوماً وكلاهما أي البلاغين الثالث والرابع يحددان التهمة في صاحب السوابق المدعو/ معروف ومعه أشخاص شركاء بارتكاب الفعل. فكان عقب ذلك أن تحركوا بالمركز وفي مقدمتهم المدير الجديد للمركز وهو الأخ/ توفيق الوجيه والذي لم يكن قد مضى سوى أيام من تعيينه حيث تمس وأبدي غليانه كالتار المستعرة، ولا سيما بعد البلاغ الأخير الرابع والذي كان من أحد عناصر البحث بالمركز، وهو المساعد/ أحمد بلغيت وملخصه عن تعرض المساعد الأنف الذكر إلى اعتراض وإشهار السلاح الناري عليه وتهديده بالقتل من قبل المتهم المطلوب "المدعو معروف" وذلك أثناء نزول المساعد للفتيش في أحد الفنادق الواقعة بنطاق اختصاص المركز وطلب من موظف الاستقبال بالفندق معلومه النزلاء فيه إذ فوجئ بوجود المتهم وقتها واعتراضه له ثم إشهار السلاح عليه وتهديده.. فكان بعد هذا البلاغ أن استعز الغليان لدى مدير شرطة المركز وكذا لدى رجال أمن ومباحث منطقة السبعين ومعهم الأمانة وعلى رأسهم مدير أمن العاصمة شخصياً، بحيث تعالى الاهتمام وتكاثفت الجهود في المتابعة لضبط المتهم وعصابته.. وكان في المقدمة مدير المركز والذي سار للمتابعة مع عناصر متميزين من المركز من ساعته، ولم يتوقفوا على مدار الساعة حتى كان مساء اليوم الثاني والذي توفرت لديهم معلومة فيه تفيد أن المتهم المدعو/ معروف مع بعض أشخاص من عصابته يتواجدون في مكان بإحدى الحارات بنطاق الاختصاص، فنحركوا سريعاً منتقلين للحارة المعينة، وكان الوقت منتصف الليل، وعند وصولهم للحارة صادف كما توقعوا أن الكهرياء كانت مطفأة والحارة يخيم الظلام على أرجائها وبيوتها، ولجؤ هناك للمتهم/ معروف كان جالساً على الرصيف



من ملفات الشرطة

عرض وتحليل / حسين كريش

ملخص عن الحلقة الماضية

ثلاثة عشر بلاغاً وصلت من مواطنين إلى مركز شرطة علاله بالعاصمة صنعاء خلال ثلاث سنوات، وهي عن تعرض أولئك المواطنين المبلغين لعمليات تهجم واعتداء وإطلاق رصاص ثم سرقة بالإكراه لبعضهم من قبل شخص يدعى معروف وشركاء آخرين وضبطه عقب البلاغ الثالث وتم إرساله للنيابة والقضاء بعد استكمال محاضر الاستدلالات معه في القضايا الثلاث، ولكنه لم يمكث كثيراً حتى أفرج عنه.. ثم تكررت البلاغات للمركز بعد إطلاقه ليصل عددها تبعاً إلى عشرة بلاغات، وكان المدعو/ معروف مع عصابته التي يتزعمها من أشار إليهم الاتهام فيها، وقد حاول رجال شرطة المركز الاجتهاد في متابعة أفراد العصابة وزعيمها، لكن دون جدوى، واستمر الحال كذلك حتى كان تعيين مدير جديد للمركز إلى الأخ/ توفيق الوجيه والذي تغيرت المعادلة بعد تعيينه.. وهاهي بقية الوقائع ومع أحداث الحلقة الثانية والأخيرة.. بعد تكرار وصول البلاغات تلك السابقة إلى مركز شرطة علاله وقبل يومين أو ثلاثة أيام من تعيين المدير الجديد وصل للمركز بلاغ حديث وهو من أحد الفنادق الكائنة بنطاق المركز وأفيد البلاغ أن المتهم المدعو/ معروف حضر الفندق حاملاً سلاحاً ألياً وكان برفقته شخص آخر، وطلب المتهم استئجار غرفة للسكن بالفندق، فطلب منه موظف الاستعلامات بالفندق إبراز بطاقته الشخصية وتسليم السلاح الآلي الذي معه إلى أمانات الفندق نظراً لأنه لا يسمح للسكن في الفندق بالسلاح فرفض المدعو/ معروف ذلك ورد بأن قام بالدخول إلى مكتب الاستعلامات وأشهر سلاحه إلى موظف الاستعلامات، ثم قام بنهب جهاز كمبيوتر محمول ومبلغ ستة وخمسين ألف ريال يمني، وكذا مبلغ مائة ريال سعودي، وبعد ذلك غادر الفندق مع الشخص الذي كان برفقته.. ثم تلى هذا البلاغ وفي مساء اليوم نفسه وصول بلاغ آخر للمركز، وهو من مواطن اسمه/ محمد ذكر فيه أنه كان متجهاً إلى منزله بالحارة التي